السلوك الديني وأشكال مظاهره الاجتماعية والاقتصادية.«أنموذج السلوك التجاري»*.

أ.د: الزبير عروس، أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر 2
د: أحمد بوكابوس، مقرر الفرقة
د. سهام شريف، أستاذة محاضرة ب بجامعة الجزائر 2
د. حميد عليان أستاذ محاضر ب بجامعة المسيلة
الأستاذة: حفيظة خير الدين، أستاذة بجامعة الجزائر

ملخص الدراسة:

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول:«السلوك الديني وأشكال مظاهره الاجتماعية والاقتصادية»، أي مظاهر التدين الخارجي وعلاقته بالقيَّم الدينية الإسلامية وتطبيقاتها في الحياة اليومية، خاصة في مجال المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التجاري التي قامت عليها هذه الدراسة تحديداً، لإظهار العلاقة بين مظاهر التدين (الجديد)، والممارسة الميدانية التي لا تمثل جوهر العقيدة الإسلامية بالنسبة للعيَّنة المبحوثة على الأقل، وإنما هي سلوك وممارسة، القصد منها الفاعلية الاقتصادية، وهذا اعتماداً على أن الالتزام في تطبيق الشعائر الدينية ولو ظاهرياً، كان يمثل أعلى نسبة عند المبحوثين، لكون النشاط التجاري يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين بصفة عامة.

وتنسجم نتائج هذه الدراسة، مع المؤشرات التي وضعت لفهم معاملات المبحوثين في نشاطهم التجاري الذي يخضع غالباً لقوانين السوق، وليس للقيَّم التي تحددها المرجعيات الدينية. وفي هذا السياق، يرى «ماكس فيبر»، في كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، أن الإنسان يساق من باطنه وليس من ظاهره، أي أن مؤشرات التدين ما هي إلا مظهر خارجي لا تنطبق من حيث العمق والسلوكيات التجارية لدى الفئات المبحوثة والمندمجة في شكل مجموعات تجارية.

فكل مجموعة تمثل شبكة اقتصادية تخضع في ممارستها لقوانين السوق الحرة والموازية، على حساب قوانين الضبط الأخلاقي؛ التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، ولا تتماشى في ذات الوقت مع القوانين المعتمدة رسمياً، والمنظمة للنشاط الاقتصادي؛ إن كان على مستوى الممارسة التجارية، أو المعاملات المالية؛ أي أن مظاهر التدين الخارجي ما هي إلا علامة وإشارة للتعارف بين الفاعلين في هذه الشبكة. والجماعة الأكثر وضوحاً في هذه الجماعات، هي الجماعات ذات الانتماء السلفي، حسب التسمية المعلنة: أهل السنة والجماعة، لكن هذا لا ينفي التلاقح بين هذه الجماعة وبعض الجماعات الأخرى، التي تنتمي إلى تيارات أخرى، لكن يجمعها مع الفئة الأولى المصالح الاقتصادية. وهنا يمكننا القول: أن النتيجة تشير أكثر إلى أن مظاهر التدين الجديدة تتميز بالسطحية، ويغلب عليها النفع التجاري أكثر من العقدي الإيماني.

I ـ مدخل إشكالي:

يرتكز هذا البحث على أساس الإشكالية التالية: هل أن مظاهر التدين والسلوك المرتبط بها، تعد عملية من عمليات إعادة إنتاج لظاهرة سلوكية تاريخية؟. أم هي حالة جديدة من حيث العمق والمظهر، فرضها واقع التغيّر الاجتماعي السريع؟. أم أن معرفيّة ومرجعيّة سلوك التديّن، ما هي في الحقيقة إلا تعبير عن مصالح وأداء اجتماعي واقتصادي جديد، الهدف منه الخروج (التملّص) من الأطر القانونية الرّسمية للمنظومة الاقتصادية والمالية، وبالتالي إنشاء وتكوين جماعات (ضغط ومصلحة) تمارس أنشطتها الاجتماعية بصفة محدّدة من ناحية الفئة، ومن ثم يتحوّل السلوك الديني في مختلف تجلياته ومظاهره الرمزية إلى مبررات إيديولوجية دينية، الهدف منها

* الدراسة عبارة عن ملخص لتقرير فرقة بحث قامت بدراسة شاملة حول السلوك الديني في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي 2011-2014 / PNR 2011-2014

كسب الشرعية الأخلاقية والقيمية التي تتطلبها نجاعة أداء الأنساق الاجتماعية، ويفرض ضرورة شرعنتها اجتماعيا؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

- تعد مظاهر التدين والسلوك المرتبط بها، عملية من عمليات إعادة إنتاج لظاهرة سلوكية تاريخية فرضها واقع التغير الاجتماعي السريع.
- إن معرفيّة ومرجعيّة سلوك التديّن، هو في الحقيقة تعبير عن مصالح وأداء اجتماعي واقتصادي جديد.
- إن تحوّل السلوك الديني إلى مبرر إيديولوجي، الهدف منه هو كسب الشرعية الأخلاقية والقيمية وشرعنتها اجتماعياً.

ولتنفيذ الدراسة، تم تحديد مجال إجرائها وعينتها كالأتي:

المراكز التجارية الكبرى، أي المساحات التي تجرى فيها مختلف المبادلات التجارية _ السلعية _ وغيرها بصفة واسعة. كما أخذنا بعين الاعتبار توزع هذه الأماكن حسب أهميتها؛ أي المناطق التي تجرى فيها هذه العملية في كل من الوسط والشرق والغرب الجزائري. فقد أخذت لهذا الغرض مناطق محددة تتوفر فيها مواصفات الفئات التي تمارس هذه الأنشطة التجارية، وتنطبق عليها صفة الإشكال المطروح اجتماعياً ودينياً ومنهجياً في هذه الدراسة.

أ. بعض خصائص مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من مجموعة التجار، الذين يمارسون تجارتهم على مستوى أسواق الجملة والتجزئة الموجودة في المناطق المذكورة أعلاه، وينشطون في تجارة اللوازم والتجهيزات والآلات المنزلية، والهواتف وقطع الغيار والألبسة النسائية والعطور ...الخ. ويتحرك هؤلاء وفق قواعد معاملات خاصة، تتم خارج المؤسسات المالية ومكاتب التوثيق والتأمين.

ب.نتائج المعاينة الأولية:

بعد استقراء الملاحظات التي جمعت أثناء توزيع الاستمارات على المبحوثين، تبين أن هذه الجماعات تعمل وفق نظام مغلق من حيث قيامه على التعاضد المبرر، من خلال المشترك الجماعي للسلوكات الدينية الظاهرة، إن كان على مستوى (التزين أو اللباس)، أو الممارسة التطبيقية للشعائر الدينية. لقد لوحظ وجود مركز لنشاط هذه الفئات، نتيجة التوافق الذي يجمع هذه المجموعات التي تشكل تشكيلات دينية لجأت إلى أسلوب التضامن القائم على رمزية الفعل الاجتماعي الديني. وتمحورت هذه الملاحظات حول ما يلي:

- لاحظ أعضاء الفريق من خلال ما دوّنه المحققون في الميدان، أن أغلبية التجار المبحوثين ملتحين، ولهم علامات على جباههم، ويلبسون سراويل تعرف في هذه الأوساط «بنصف الساق»، مع جبة قصيرة هي الأخرى.
- كما لاحظوا أيضاً، استعمال الكحل في العيون، وانتعال الأحذية الرياضية في الغالب.
- لاحظ المحققون أيضاً، تعليق أدعية وأقوال مأثورة، وبعض الأحاديث التي تمجد العمل التجاري وتباركه، إلى جانب تعطير بعض المحلات التي شملها الاستجواب.
- وجود أجانب يعملون في هذه الأسواق من بعض الدول الإسلامية، ووجود رعية (إيطالي)، يمارس التجارة في سوق «الجرف»، حيث لم يمض على دخوله في الإسلام إلا بضع سنوات، لكنه يرغب في العودة إلى أوروبا، بسبب صعوبة الحصول على دخل يضمن مصاريف الدراسة لأبنائه وعيشهم.

II ـ المجال المنهجي للدراسة.

لقد تم إعداد استمارة استبيان في ضوء الإشكالية والفرضيات المصاغة بما يخدم موضوع الدراسة، ولقد قسمت استمارة البحث إلى أربعة محاور:

1 .المحور الأول: اشتمل على البيانات العامة من حيث النوع الاجتماعي والسن والحالة المدنية

والتعليمية.

2 . المحور الثاني: اشتمل على بيانات خاصة بطبيعة المهنة الممارسة سابقاً، وكذا كيفية سير النشاط الاقتصادي الممارس إن كان خاصاً أو عاماً، ومدى تناسب النشاط مع الدراسة أو التكوين.

3 . المحور الثالث: اشتمل على المعاملات الدينية والقيمية والسلوك العام الذي يظهر فيما إذا كان ذلك مستمداً من القيم والأخلاق الدينية، أم مجرد مجاراة للمحيط الاجتماعي؛ كإحياء المناسبات والأعياد الدينية. وتصطبغ بها مجمل التصرفات والسلوكيات الظاهرة، على مستوى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة شعيرة الحج، التي تعد في نظر المجتمع بمثابة الخلاص من الآثام والذنوب، مصداقاً للحديث النبوي الشريف:«من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»[1]. «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»[2]. وهل زاد ذلك من موقعه في الجماعة، وزاد من ثقة الجماعة فيه أم لا؟.

4 .المحور الرابع: التعاملات المالية مع البنوك الوطنية والخاصة والأجنبية العاملة في البلاد، وفيما إذا كان له حساباً فيها، أو تعامل معها في قروض أو مضاربات، أو رهون، وما دامت المعاملات المالية يفرضها سير العملية التجارية، والكيفيات التي يحصل عن طريقها على العملة الصعبة خارج المؤسسات المصرفية. وهذا النشاط يصنف ضمن خانة التعامل في النشاط الاقتصادي الموازي، وتحديد نوعية المعاملات التعاقدية في السوق الموازية، وإملاءات تصرفاته إن كانت مستمدة من القيَّم أم من المصلحة الخاصة، ومدى تقيده بالقواعد الاقتصادية في المبادلات والمعاملات التجارية، وإشكالات المعاملات التجارية اليومية دون اللجوء إلى الرشوة والوسطاء.

III .بعض المصطلحات الواردة في الدراسة.

1. التدين بمعناه الاصطلاحي.

يتمثل في التسليم لله عز وجل، والتذلل والخضوع والطاعة والامتثال له سبحانه، كما يعني التدين تلك الصفة الشخصية المعبرة عن الحقيقة الواقعة وراء نطاق الخبرة والمعرفة. ويعرف بأنه:«الالتزام بعقيدة دينية أو نحلة معينة، وأداء فرائضها ومناسكها وطقوسها وشعائرها، وكل ما يتصل بها من العبادات نحو المعبود المعترف به من هذا الدين أو النحلة. وما يترتب على هذا الالتزام الديني من تطبيقات تتصل بالشروط الدينية لكافة العلاقات والمعاملات في المجتمع»[3]. أي جعل الفرد يلتزم بالدين ويجعله مرجعاً في سلوكه ومعاملاته والمحافظة على الشعائر الدينية.

والتدين في هذا البحث؛ يعني مظاهر سلوك التدين والقيم الدينية التي تظهر أثناء ممارسة النشاط التجاري والاقتصادي على سلوك الأفراد.

2 . مدلول القيم الدينية:

تعرف القيم الدينية على أنها نوع من أنواع القيم الاجتماعية، وأنها تخص جانب معين من اهتمامات الأفراد. فالقيم الدينية هي: اهتمام وميل في الإنسان إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري، كالرغبة في معرفة أصل الإنسان ومصيره، حيث يرى أن هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه، وهو بذلك يربط نفسه لهذه القوة بصورة ما[4]. لكن القيم الدينية أشمل من ذلك؛ فهي تؤثر تأثيراً كبيراً على أنساق القيم الأخرى. فالقيم السياسية تؤسس على القيم الدينية والنظم التعليمية تعكس القيم الدينية، وعليه فإن كل أنشطة الإنسان سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي تعكس القيم الدينية[5].

فالقيم الدينية تتمثل في «الأحكام التي يصدرها المرء على أي شيء مهتدياً في ذلك بقواعد ومبادئ مستمدة من القرآن والسنة وما تفرع عنهما من مصادر التشريع الإسلامي، أو تحتويها هذه المصادر. وتكون موجهة إلى الناس عامة ليتخذوها معايير في الحكم على كل قول وفعل، ولها في الوقت نفسه قوة وتأثير عليهم»[6]. وبهذا المعنى تظهر القيَّم الدينية أنها ضوابط للسلوك الإنساني توجهه

وتضبطه، وهي ضرورية للفرد والجماعة، وتعتمد في تنظيم جميع جوانب الحياة بما فيها؛ ممارسة الشعائر إلى دراجة تمثلها في الحياة العملية اليومية.

3. السلوك.

يعني السلوك فيما يعنيه، أنه لفظ يستعمل للدلالة على كل نشاط يعتمل في نطاق الفرد داخلياً أو يعتمل خارجاً عنه، في نطاق العلاقات المختلفة التي يشترك فيها كطرف من أطرافها[7]. وهو ما سنعمل على اقتفاء أثره بين التجار كأفراد أو جماعات يتحركون في النطاق التجاري «السوق»، أو المحلات التي ينشطون فيها، فالمعاملات الناشئة بين البائع والزبون لا تنبعث من فراغ، بل لها من الخلفيات الاجتماعية والدينية والثقافية ما يجعل بعضها مرغوب ومطلوب، وبعضها مذموم ومشجوب.

4 .مدلول النشاط التجاري:

نظراً لأهمية هذا المصطلح وارتباطه بموضوع هذه الدراسة، كونه يمثل ظاهرة اجتماعية، وتمسكه بالنشاط التجاري نحدد هذا المفهوم على أنه السعي المستمر لكسب العيش، والحصول على ما يؤمن الحاجات والرغبات الإنسانية، ومن أجل تحقيق ذلك فلابد أن يدفع المرء ثمناً يتجسد في الجهد أو العمل أو المال، لأن لكل شيء ثمناً، حتى ولو كان هبة أو مساعدة أو هدية[8]. فالمجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته، أو الحصول على الأموال والخدمات، حيث يتميز النشاط الاقتصادي بالصفة الاجتماعية والصفة الفردية. وتتميز الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص والهيئة الاجتماعية، أما الصفة الفردية فمصدرها قيمة الفرد كعنصر اقتصادي لما يتمتع به، كالذكاء والنظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع ...إلخ. وهو ما ستظهره الدراسة الميدانية.

IV . تحليل ومناقشة بعض نتائج الدراسة الميدانية:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المحاور الواردة في التوصيف المنهجي، نستعرض ما استخلص منها بعد تفريغ البيانات وتبويبها وترتيبها، واختيار ما يناسب الدراسة من معطيات إحصائية في موضوع استعمال الدين، أو السلوك الديني كغطاء لترويج التجارة وتلبيس الغش في المعاملات التجارية من أجل الثراء والكسب المادي، متجاوزين بذلك أبسط قواعد المعاملات التجارية وفق الأحكام الشرعية.

الجدول رقم 01: يبيّن النوع الاجتماعي لعينة الدراسة.

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة
ذكر	322	% 93.9
أنثى	21	% 6.10
المجموع	**343**	**% 100**

من السائد، والمتعارف عليه في المجتمع الجزائري أن المرأة لا تمارس بعض الأنشطة التجارية التي تحتاج إلى حركة وتنقل، خاصة على مستوى الأسواق، بما فيها الأسواق الشعبية التي تتميز تعاملاتها المالية في الغالب بالدفع المباشر للتعاملات التجارية، مهما بلغت القيمة النقدية للسلعة المباعة، مما يترتب عن ذلك من خطورة لهذه المعاملة، ورغم ذلك نجد نسبة النساء في هذا المجال قدرت بـ 6.10 %، مما يعني أن المرأة قد اقتحمت موقعاً جديداً لم يكن ممكناً لها في الماضي القريب، بل كان عملها يمتد إلى بعض المهن التقليدية المرتبطة بالعائلة في الغالب.

هذا يثير العديد من التساؤلات، فبعد أن كان مجالها محصوراً في التعليم بمختلف أطواره ومراحله، وفي التمريض والطبابة، والخدمات

بصفة عامة، انتقلت إلى العمل في مساحات الأسواق الشعبية، وتجارة التجزئة والجملة في جميع المواد، وهذا الوضع ناتج؛ إما عن تغير في أدوار المرأة في المجتمع، أو أنها أصبحت وسيلة لترويج السلع لدى أرباب هذا النوع من التجارة، وهي ظاهرة تكشف عن تبدل وتغير على مستوى القيم والسلوكيات، ولا يمكن اعتبارها مجرد حاجة عابرة أملتها الظروف الاقتصادية للمرأة.

الجدول رقم 02:
يظهر سن الممارسين للعملية التجارية في أسواق الجملة والتجزئة.

السن	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	337	% 98.25
أكثر من 30 سنة	06	% 1.75
المجموع	**343**	**% 100**

يلاحظ من الجدول أن سن الممارسين للأعمال التجارية «الجملة والتجزئة» في عينة الدراسة هم دون الثلاثين من العمر، وتبلغ نسبتهم 98.25 %. هذه الظاهرة تعطي صورة مقعرة للواقع الاجتماعي للشباب، حيث تحدد مختلف الهيئات المكلفة بالإحصاء بأن سن الشباب ممتد من 15 إلى 29 سنة، مما يعني أن هؤلاء التجار لا زالوا صغار السن نسبياً لتجميع المال الضروري للقيام بهذا النشاط الذي يتطلب أموالاً وخبرة، وأما أنهم ينتمون إلى أسر تملك المال، وبالتالي يقومون بهذا النشاط التجاري وراثياً، أو أن هناك جهة «أو جماعة ما» تملك المال وتوظفه عن طريق هؤلاء.

فحتى وإن تسنى لهم أخذ القروض البنكية، فقيمتها محدودة نسبياً إذا ما قيست بالسلع المتاجر فيها، «بازار، وأروقة ...إلخ». وهو ما يدعم فرضية تدوير المال في جماعات مغلقة.

رقم 03: يظهر الحالة المدنية لعينة الدراسة.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
متزوج	218	% 63.56
أعزب	100	% 29.15
خاطب	24	% 07
مطلق	01	% 0.29
المجموع	**343**	**% 100**

رغم أن 98 % من الأفراد المبحوثين لم يتجاوز سنهم الثلاثين سنة، إلا أن 65.56 % منهم متزوجون، وهذه الحالة تفسر قاعدة ما يعرف بالزواج «نصف الدين»، أو تبسيط مضمون الحديث الشريف الخاص بالاستطاعة في الزواج، وإذا ما أضيف إلى النسبة السابقة، نسبة الخاطبين من عينة الدراسة، والتي تبلغ 7.00 %، لا شك أن الأمر يزداد تأكيداً على أن مبنى الفكرة ظاهرياً ديني أكثر مما هو اجتماعي أو اقتصادي...إلخ. وإذا ربطنا ذلك بالمستوى التعليمي لعينة الدراسة يتدعم ما ذهبنا إليه أكثر فأكثر.

الجدول رقم 04: يظهر المستوى التعليمي لأفراد العينة.		
المستوى التعليمي	**التكرار**	**النسبة**
ابتدائي	19	% 5.54
متوسط	93	% 27.11
ثانوي	130	% 37.90
جامعي	87	% % 25.36
يقرأ ويكتب	14	% 4.08
المجموع	**343**	**% 100**

يحدد المستوى التعليمي في الغالب مختلف توجهات الأفراد في اختيار مهنهم ووظائفهم، رغم أن التعليم يتيح للفرد اختيار التخصصات التي تتناسب مع قدراته وإمكاناته في مراحل مبكرة نوعاً ما، إلا أن عينة الدراسة تشير إلى واقع آخر، حيث نجد أبسط مستوى تعليمي بجانب أعلى مستوى يزاولون، أو يمارسون أنشطة تجارية واحدة، بغض النظر عن الظروف التي قادت كل واحد منهم إلى هذا النشاط التجاري المتنوع.

فبعض الأنشطة يتطلب دراسة وتخصص مثل: الإعلام الآلي وتجهيزاته المختلفة، والبعض الأخر لا يحتاج إلى ذلك مطلقاً، حيث تبلغ نسبة الجامعيين في هذا النشاط 25.36 %، يتوزعون على عدة تخصصات، إلى جانب المستويات الأخرى، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

يلاحظ أيضاً أن نسبة من درسوا العلوم الاقتصادية والتجارية، هو: 8.16 % والتي من المفترض أنها قريبة من ميدان نشاطها، بينما باقي التخصصات الأخرى، سواء المستوى العالي أو التقني السامي أو التكوين المهني، فترتكز على أنشطة تتناسب ونوع التخصص. والملفت للانتباه، أن 64.14 % لم تحدد، أو لم تذكر نوع التخصص أو التكوين. وهي إشارة واضحة إلى حالة التخفي، والتلميح إلى أن

الجدول رقم 05: التخصصات العلمية لعينة الدراسة.		
حالة التعليم العالي والتكوين.	**التكرار**	**النسبة**
علوم دقيقة وتكنولوجيا	31	% 9.04
العلوم الاقتصادية والتجارية	28	% 8.16
العلوم الإنسانية والاجتماعية	28	% 8.16
تقني سامي	13	% 3.79
تكوين مهني	13	% 3.79
تخصصات تقنية أخرى	10	% 2.92
عدم ذكر التكوين	220	% 64.14
المجموع	**343**	**% 100**

التعليم والتكوين غير ضروري في مثل هذا النشاط التجاري بالذات، لكنه يحتاج إلى علاقات خاصة أكثر من أي شي آخر.

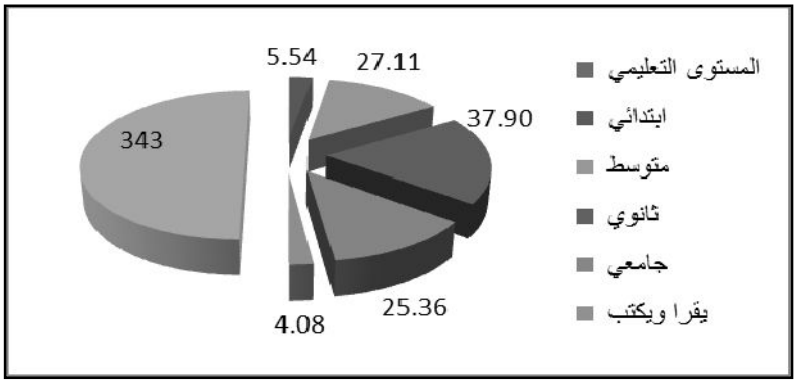

إن المعلومات العامة التي أظهرتها أسئلة المحور الأول، تجعل الدارس أو الباحث على بينة من البنية الجيلية لعينة الدراسة، وكذا تكوينها المعرفي الذي يقودنا بدوره إلى فهم التشابه الشكلي في المظاهر الخارجية للمبحوثين، كاللباس، ووضع التمائم في المحلات، وحتى البخور.

لا شك أن هناك أشكال أخرى للسلوكيات المتشابهة لم يلاحظها المطبقون، كالتضامن والتعاون، والمراقبة الجماعية للسلع المعروضة خارج المحلات التجارية وغيرها من الأشياء التي تم تسجيلها.

الجدول رقم 06: ظروف اختيار العمل.

في أي ظرف اخترتم العمل؟	التكرار	النسبة
رغبة شخصية	162	% 47.23
اضطرارياً	51	% 14.87
غير محدد	130	% 37.90
المجموع	**343**	**% 100**

يلاحظ أن 47.23 % من عينة الدراسة اختاروا التوجه إلى ممارسة النشاط التجاري برغبة شخصية، وقد يكون الدافع إلى ذلك عامل ديني، «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»[9]. لكن هناك نسبة أخرى لم تصرح بدوافعها إلى ممارسة هذا النشاط، ونسبتها 37.90 %، أي أن الهدف من النشاط إلى جانب الربح هناك دوافع أخرى، يمكن اكتشافها والتعرف عليها في حالة إعادة الدراسة في نفس المنطقة.

بينما من جاء إلى هذا النشاط اضطرارياً، فتبلغ نسبتهم 14.87 %، وقد تكون هذه النسبة ممن يمارسون هذه التجارة تحت ضغط الحاجة، كعمل إضافي، أو ممن وقعوا تحت طائلة البطالة. وفي كلتا الحالتين، فهم أكثر عرضة للتأثر بما يتداول من أفكار وآراء في الدين والسياسة في هذه الأوساط حتى ينالوا ثقة أصحاب النفوذ المالي في هذه الدائرة المالية المغلقة.

الجدول رقم 07: يظهر إن كان العامل هو صاحب المشروع.		
هل أنت صاحب المشروع التجاري؟	التكرار	النسبة
نعم	204	% 59.48
لا	132	% 38.48
غير محدد	07	% 2.04
المجموع	**343**	**% 100**

كلمة مشروع لا تعني بالضرورة مكاتب وعمال ومختصون في التجارة والمحاسبة وتجهيزات، بل تشير في هذه الدراسة إلى «محل أو مساحة محددة في سوق أو مكان تعرض فيه سلع معينة»، يقصده الناس لشراء واقتناء حاجاتهم المختلفة من تجهيزات ووسائل تخص ضروريات الحياة المنزلية من غذاء وكساء ورفاه، وقد تمتد إلى وسائل أخرى عديدة.

لذلك يعد إقامة المشاريع بالمفهوم المشار إليه في حالة ازدهار وتطور، ويقبل العديد من أصحاب الأموال على الاستثمار في هذا المجال، فعند سؤال عينة الدراسة عن ممول المشروع أجاب 59.48 % بأنهم هم الممولون للمشاريع التي يديرونها، بينما 38.48 % صرحوا بأنهم عمال لدى أصحاب المشاريع في محلات البيع، أو أنهم يسيرون محلات ممولة بديون «مؤجلة»، تسدد بعد بيع السلعة وتقتسم الأرباح بين صاحب المال «المقترض» والبائع المسير.

الجدول رقم 08: يظهر صفة تمويل المشروع.		
صفة تمويل المشروع	التكرار	النسبة
تمويل شخصي	122	% 59.80
تمويل عائلي	72	% 35.29
شراكة مع أشخاص آخرين	09	% 4.41
تمويل بنكي	01	% 0.49
المجموع	**204**	**% 100**

يظهر من هذا الجدول، أن قائمة السلع والخدمات الواردة في الجدول قد لا تجتمع في المساحات والأسواق التي حددناها في هذه الدراسة كموضوع بحث، ولكن نظراً لكثرة الإقبال على هذه المساحات، دفع بأصحاب المهن والحرف الى التواجد في هذه المساحات التجارية كالوكالات العقارية ومكاتب التصدير والاستيراد التي يفترض فيها أن تتواجد في أحياء «المال والأعمال»، ولعل السبب يعود إلى أن أصحاب هذه المؤسسات ليسوا مهنيين، وهدفهم تدوير المال من مستوى إلى آخر، دون المرور على المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم 10: يظهر الحرص على أداء الصلاة في المسجد.		
هل تحرصون على أداء الصلاة في المسجد؟	التكرار	النسبة
نعم	257	% 74.93
لا	82	% 23.91
دون محدد	04	% 1.17
المجموع	**343**	**% 100**

من المظاهر التي يحرص عليها المتدين أداء الصلاة في وقتها وفي المسجد، فأداء الصلاة في المسجد لها دلالات ليس من الناحية الإيمانية فحسب، بل من ناحية الصحبة التي تنشأ بين الأفراد، لذلك بلغت نسبة من يحرصون على أداء الصلاة في المسجد 74.93 %، والعلاقة الناشئة تعطي نوع من الثقة بين التاجر والتاجر، وقد تتطور إلى التشارك في العملية التجارية، وقد تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى.

وعادة الذهاب إلى المسجد للصلاة في جميع الأوقات، هي سنة حميدة، ولكن في بعض الأحيان ينقل بعض الباعة بضاعتهم إلى أبواب المساجد «عبادة وتجارة»، مع عدم الاهتمام بضيق المكان وغلق الطريق، أو رمي بقايا وفضلات المواد المتاجر فيها أمام المساجد.

ومن الملاحظات الميدانية، أن بعض رواد المسجد من التجار يواصلون الحديث عن التجارة حتى داخل المسجد، دون مراعاة التشويش على خشوع المصلين، وقداسة المسجد الذي يحرصون على أداء الصلاة فيه.

الجدول رقم 11: يظهر إيقاف العمل من أجل الصلاة.		
هل توقفون العمل من أجل الصلاة؟	التكرار	النسبة
نعم	223	% 65.01
لا	114	% 33.24
دون محدد	06	% 1.75
المجموع	**343**	**% 100**

وما يؤكد افتراضنا أن نسبة من يتوجه إلى المصلى، ويتوقف عن العمل تبلغ 65.01 %، بينما من لا يتوقف عن العمل فتبلغ نسبتهم 33.24 %، والتوقف عن العمل من اجل الصلاة وسط التجار سلوك سائد، وإن كان غير عام، فالبعض يضع مقعداً في مدخل المحل، والآخر ينزل «الباب الدوار» إلى المنتصف وهكذا...إلخ .

ورغم ذلك يفضلون وجود تاجر في محيط محلاتهم يراقب ويعاين، ويطلب من الزبائن انتظار صاحب المحل لغاية الانتهاء من الصلاة والعودة، وقد يتناوبون على الحراسة، وذلك حسب أوقات الصلاة خلال أيام الأسبوع.

الجدول رقم 12: يظهر أمكنة تأدية الصلاة.		
مكان أداء الصلاة.	التكرار	النسبة
الصلاة في المسجد	179	% 52.19
الصلاة في المحل	67	% 19.53
لا يصلي	42	% 12.24
تأخير الصلاة	08	% 2.33
دون إجابة	74	% 13.70
المجموع	**343**	**% 100**

يلاحظ أن 52.19 % صرحوا بأنهم يؤدون الصلاة في المسجد، بينما 19.53 % يؤدونها في المحل، وهذا سلوك متبع. ويلاحظ كثيراً ما يجتمع التجار في فضاء بالقرب من محلاتهم للصلاة، وهذا في حالات كثيرة، كبعد المسجد عن المحلات، أو في ساعة الذروة، خاصة في الأماكن التي يتسوق إليها الناس بكثرة.

أما من يؤخر صلاته إلى غاية الانتهاء من العمل وغلق المحل، فنسبتهم لا تتجاوز 2.33 %، مما يعني أن ظاهرة تأخير الصلاة جد محدود.

وهناك من هؤلاء من لم يصرح بهذا السلوك، وتبلغ نسبتهم 13.70 %.

بينما من صرح بأنه لا يصلي، فبلغت نسبتهم 12.24 %. ولعل هؤلاء كانوا أكثر جرأة من غيرهم، فعدم التصريح يعني إلى حد ما عدم الصلاة، لأن {الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ}[10]. لذلك فعدم التصريح حالة من حالات السلوك المستهجن، ولكن التصريح بها يزيد من صدقية ما يقوله التاجر. ولقد لاحظ المطبقون خلال الدراسة الميدانية أن بعضهم قال:«إن لحيتي وقميصي وخاتمي: هي ماركة مسجلة تعني الثقة وجودة السلعة».

الجدول رقم 13: يظهر إن كان المبحوث قد أدى فريضة الحج أو سنة العمرة.		
هل أديتم فريضة الحج أو سنة العمرة؟	التكرار	النسبة
نعم	70	% 2.41
لا	231	% 67.35

دون إجابة	42	% 12.24
المجموع	**343**	**% 100**

{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ}[11]. فالحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام، لكن صورة الحج لدى عامة الناس في العالم الإسلامي لها مكانة خاصة، لأن المسلم الحاج في نظرهم قد وصل إلى حالة من الطهر والنقاء الروحي والبدني يمنعه من العودة إلى واقع الحياة السابقة قبل الحج ، لذلك فكثير من أصحاب المهن الحرة على اختلاف أنواعها، وحتى المهن العامة التي تتطلب التعامل مع الجمهور يحرص بعض من أدى فريضة الحج، أو سنّة العمرة، ألا يفسد هذه الفريضة أو السنة، عند التعامل التجاري أو التعامل في قضاء مصالح الناس.

ولهذه الأسباب وغيرها... يرجئ الكثير من عامة الناس ركن الحج أو سنة العمرة، إلى سن متأخرة نوعاً ما من أعمارهم، وهو ما يمكن ملاحظته في عينة الدراسة، حيث يمثل من هم أقل من 30 سنة 98.25 %، ولا يزيد من حج أو اعتمر منهم عن نسبة 20.41 %.

الجدول رقم 14: العودة إلى التجارة من عدمها بعد الحج أو العمرة.

العودة إلى التجارة بعد أداء فريضة الحج أو سنة العمرة.	التكرار	النسبة
نعم	59	% 84.28
لا	11	% 15.72
المجموع	**70**	**% 100**

يلاحظ من الجدول أن 84.28 %، ممن أدو فريضة الحج أو سنة العمرة قد عادوا إلى أعمالهم التجارية، بينما لم يعد منهم سوى 15.72 %. وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه، فهؤلاء التجار جلُّهم لم يتجاوز سن 30 سنة، وهم في ريعان الشباب وقمة العطاء، وقد يكون الحج أو العمرة عاملاً من العوامل التي تزيد من ثقة الزبائن فيهم، وكذا المتعاملين التجاريين معهم. والملفت للانتباه أن كلمة حاج أو «حاجي»، كادت تحل محل «يا سي محمد»، أو «يا خو»، وهو تعبير ينادى به في حالة عدم معرفة اسم الشخص في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم 15:
يبين إن تغيرت صيغة التعاملات التجارية للحاج أو المعتمر.

تغير صيغة التعامل مع الزبائن.	التكرار	النسبة
نعم	50	% 71.43
لا	20	% 28.57
المجموع	**70**	**% 100**

لا يمكن الجزم هنا بأن صيغة التعامل التجاري التي كان الحاج أو المعتمر يقوم بها قبل زيارة الأماكن المقدسة قد تغيرت أو بقيت على حالها، فعملية التقييم أو الحكم لا تكون صادقة، لأن التاجر هو الذي يقيَّم نفسه، أو يحكم عليها.
وإذا افترضنا أنه لا يكذب، لأنه يكون قد قرأ أو سمع أن «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، فنعتبره صادقاً، حيث صرح 71.43 % من عينة الدراسة أن صيغة معاملاتهم قد تغيرت، بينما 28.57 % قالوا ب

الجدول رقم 16: يبين إن كان للمبحوث حساب جاري.

هل لك حساب جاري بريدي؟	التكرار	النسبة
نعم	156	% 45.48

لا	187	% 54.52
المجموع	**343**	**% 100**

غير ذلك.لقد طرحت على عينة الدراسة مجموعة من الأسئلة من أجل التعرف على المعاملات المالية مع المؤسسات المالية؛ كامتلاك حسابات جارية على مستوى البريد لتوطين أموالهم فيها، والتعامل بالصكوك، فظهر أن نسبة من لهم حساب بلغت 45.48 %، بينما من لا يملكون حسابات قد بلغت 54.52 %، وهو ما يعني؛ إما أن من ليس لهم حساب جاري له علاقة بالقناعات الدينية، أو أنهم لا يملكون الوثائق الضرورية لفتح هذه الحسابات، وفي نفس الوقت لا يقبلون التعامل «بالشيكات» مع زبائنهم في حالة البيع بالتجزئة أو بالجملة، ويفرضون منطقهم في المعاملات.

الجدول رقم 17: يظهر إن كان للمبحوث حساب بنكي.

هل لك حساب بنكي؟	التكرار	النسبة
نعم	105	% 30.61
لا	238	% 69.39
المجموع	**343**	**% 100**

يمكن القول أن الحساب البنكي هو حلقة من الحلقات التي تتحرك فيها الأموال بين المواطن ومؤسسة الدولة، على اعتبار أنها مؤسسة مالية تجارية، وفي نفس الوقت مؤسسة إدارية تضمن توزيع المعاشات والأجور، وتسديد ودفع مستحقات بعض الخدمات التي تقدمها مؤسسات الخدمة العمومية ...إلخ.

لذلك فالتعامل معها يبقى بعيداً عن المعاملات الربوية في نظر عينة الدراسة، ولكن من ضمن عينة الدراسة، أجاب 30.61 %، بأن لهم حسابات بنكية، مما يعني أن للمال منطق آخر، وفهم آخر للتدين.

الجدول رقم 18: صفة البنوك التي لهم فيها حساب.

صفة البنك.	التكرار	النسبة
بنوك وطنية	87	% 82.87
بنوك مختلطة تعمل بالمرابحة	08	% 9.52
بنوك أجنبية	10	% 7.61
المجموع	**105**	**% 100**

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الذين أجابوا بأن لهم حسابات على مستوى البنوك الوطنية التي تبيع منتجاتها، أو تقدم خدماتها بفوائد صريحة ومعلنة تبلغ نسبتهم 82.87 %، وفي البنوك الأجنبية التي تعمل وفق نظام الفائدة، فتبلغ 7.61 %، بينما لا تتجاوز نسبة بنوك المرابحة، «بنك البركة» نسبة 9.52 %.

الجدول رقم 19: يظهر من حصلوا على قرض من أحد البنوك.

الحصول على قرض بنكي.	التكرار	النسبة
نعم	07	% 6.66
لا	98	% 93.34
المجموع	**105**	**% 100**

قد يعود سبب عدم الاقتراض إلى الشروط التي تضعها البنوك للحصول على القروض أكثر منها عوامل أخرى، حيث لم تزد نسبة من تمكن من الحصول على القرض سوى نسبة 6.66 %، حتى وإن كانت البنوك تعمل وفق نظام المرابحة، مما يؤكد ما ذهبنا إليه في فروض الدراسة، فالمال يتداول خارج المؤسسات البنكية، حتى لا تعرف مصادره، وتمسه الضرائب.

الجدول رقم 20: يبين أسباب عدم الاقتراض.

ما أسباب عدم الاقتراض؟	التكرار	النسبة
أسباب دينية	255	% 74.34
عدم القدرة على التسديد	30	% 8.74
ليس بحاجة إليها	34	% 9.91
دون إجابة	24	% 6.99
المجموع	**343**	**% 100**

تجدر الإشارة أن العامل الديني قد لا يكون هو سبب عدم الاقتراض من هذه البنوك، لأنه يوجد من بين البنوك المقترحة على المبحوثين، «بنك البركة»، وهو بنك قائم على نظام قرض إسلامي، لكن الذين أرجعوا عدم اقتراضهم إلى الأسباب الدينية، تبلغ نسبتهم 74.34 %، ونسبة عدم القدرة على التسديد 8.74 %.

كذلك نسبة من ليسوا بحاجة إلى القروض، فهي لا تزيد عن 9.91 %، والتفسير المقبول في نظر فرقة البحث، هو أن الذين أرجعوا عدم الاقتراض إلى الأسباب الدينية، يتخفون تحت أسباب أخرى، وهي التهرب الضريبي، وتحريك أموالهم خارج المؤسسة المالية، حتى تسهل عليهم التعامل بالنقد «الشكارة».

هذا الواقع أثبتته المعاينة الميدانية لمختلف أوجه البيع والشراء في الأسواق والمؤسسات التجارية المختلفة العامة منها والخاصة.

الجدول رقم 21:
يظهر رأي المبحوثين في حرمة فائدة القرض البنكي.

الفائدة على القروض البنكية حرام	التكرار	النسبة
موافق تماماً	279	% 81.34
موافق إلى حد ما	48	% 13.99
غير موافق	16	% 4.66
المجموع	**343**	**% 100**

أما بخصوص السؤال المتعلق بحرمة الفائدة على القروض البنكية، فبلغت نسبتها 81.34 %، فالأغلبية أو الاتجاه العام موافقون تماماً على حرمة الفائدة، أما نسبة 13.99 %، فهم أعضاء العينة الذين يوافقون إلى حد ما، مما يعني أن 95.33 % يرون في حرمة الفائدة.

لكن هذا الموقف لا يعود في نظرنا الى الموقف الفردي للمبحوثين، بقدر ما يعود إلى تأثير المحيط الاجتماعي، ولم يدخل هؤلاء في حكم المضطر إلى القرض في حالات عدة. بينما من لا يوافق على حرمة فائدة القرض، فإنها لا تتجاوز نسبتهم 4.66 %.

يلاحظ من الجدول المتعلق بشراء العملة الصعبة من البنوك أو السوق الموازية، أن المبحوثين الذين يشترون العملة من السوق الموازي تمثل 30.32 %، ومن البنوك لا تزيد النسبة عن 3.79 %، بينما من لا يتعاملون بهذه الصيغ وأجابوا بلا، تبلغ نسبتهم 64.43 %.

الجدول رقم 22:
يظهر رأي المبحوثين في حرمة فائدة القرض البنكي.

العملة الصعبة لتسوية بعض التجارية	من البنوك		من السوق الموازية		المجموع العام	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	13	3.79	104	30.32	**117**	**34.11**
لا	221	64.43	--	--	**221**	**64.43**
دون إجابة	05	1.46	--	--	**05**	**1.46**
المجموع	**239**	**69.68**	**104**	**30.32**	**343**	**100**

هذه النسب تقودنا إلى الربط بين رفض المبحوثين التعامل مع البنوك لأسباب دينية، والتعامل مع السوق الموازي فيما

يخص الحصول على العملة خارج المؤسسات المالية «السوق الموازي»، مما يدفعنا إلى القول أن التبرير المصلحي مغلب على التبرير الديني لدى بعض أعضاء عينة الدراسة، وقد تشترى العملة من السوق الموازية لتغطية مصاريف الشعائر والمناسك الدينية «الحج والعمرة».

وهي حالة عامة، نظراً لطول فترة الإقامة في البقاع المقدسة، أما من يشترى العملة بغرض شراء بعض التجهيزات والسلع من الخارج، كل ذلك يوحي بعدم الاقتناع بالمواقف المعلنة لدى المبحوثين لحظة إجراء هذه الدراسة على الأقل.

الجدول رقم 23:يبين طريقة ضمان الصفقة من طرف التاجر.		
طريقة ضمان الصفقة.	**التكرار**	**النسبة**
تعهد على المصحف	04	% 1.17
كتابة العقد عند الموثق	161	% 46.94
تعهد بالكلمة	146	% 42.56
إحضار شهود على الصفقة	20	% 5.83
أخرى	12	% 3.50
المجموع	**343**	**% 100**

الجدول رقم 24: **يبين ممارسة النشاط التجاري وفق القيم الدينية والاجتماعية**		
ممارسة التجارة وفق القيّم الدينية والاجتماعية.	**التكرار**	**النسبة**
نعم	325	% 94.75
لا	03	% 0.87
دون إجابة	15	% 4.37
المجموع	**343**	**% 100**

يلاحظ من الجدول بأن 42.56 % لا يسجلون تعاملاتهم التجارية وفق المتعارف عليه، «كتابة عقد عند الموثق» ضماناً للطرفي المعاملة التجارية، وهذا أيضاً نوع آخر من التهرب الجنائي، وكذا تفضيل المعاملات الشفوية، بما فيها من خطر على ضياع حقوق الطرفين؛ «البائع والزبون».

فالتعهد بالكلمة، أو القسم على «المصحف»، أو بحضور شهود مكان العقد، والذي تبلغ نسبته مجتمعاً 49.56 % يدلل على أن هذه المعاملات توحي بأن الجماعة المتعاملة تعرف بعضها بعضاً، مما يؤكد ما ذهبت إليه هذه الدراسة في إحدى فرضياتها؛ «جماعة الدائرة المغلقة يلاحظ من الجدول أن نسبة 94.75 % أجابوا بنعم على أن معاملاتهم تتم وفق القيم الاجتماعية والدينية، وهذا لا يعني أن من أجاب (لا) معاملاته تتم خارج هذا الإطار، لكنها تؤشر إلى اختلال في العلاقة بين التاجر والزبون، وتكشف عن غياب المهنية في المعاملات التجارية لدى هؤلاء.

كما تربط العلاقة بين نسبة من لا يوثقون تعاملاتهم، والتي تبلغ 48.56 % فالمهنية والأخلاق، لا تتعارضان من الناحية الاجتماعية، لكنها في النهاية لا تعبر عن حالة التدين من عدمه.

من الجدول، أن نسبة إظهار فائدة الخدمة أو السلعة للزبون لا تتعدي 63.85 %، أما إخفاء عيوب الخدمة أو السلعة للزبون فقد ارتفعت نسبتها إلى 68.80 %، والذين امتنعوا عن الإجابة نجد نسبتهم، هي: 20.7 %، ولعل هؤلاء لم يتمكنوا من مصارحة أنفسهم فامتنعوا عن الإجابة.

«من غشنا فليس منا»، حيث يمكن أن تصفح نسب القسم بجودة السلعة، ونسبة رفع ثمن الخدمة أو السلعة عندما تقل في السوق، ونسبة تخزين السلعة ليرتفع سعرها في السوق، ونسبة بيع السلعة للمشتري قبل امتلاكها أو تصنيعها، وهذه الصفات تتعارض مع قيم الدين الإسلامي، مما يعني أن هؤلاء مجرد جماعة مصالح تقابلوا لتدوير المال خارج المراقبة الضريبية والمؤسسات المصرفية، حتى وان ارتبطت بالمعاملات التجارية وفق القواعد الشرعية.

الجدول رقم 25: يمثل ما هي الحالة الضرورية وغير الضرورية التي تعبر عن تلك القيم؟.

الحالـــــــة	التكرار	ضروري %	التكرار	غير ضروري %	التكرار	دون إجابة	المجموع والنسبة %
عرض الخدمة أو السلعة على الزبون	319	93.00	12	3.50	12	3.50	343 100
إظهار فائدة الخدمة أو السلعة للزبون	219	63.85	68	19.82	56	13.33	343 100
الحرص في وصف جودة الخدمة أو السلعة	265	77.26	39	11.37	39	11.37	343 100
إظهار عيوب الخدمة أو السلعة للزبون	271	79.00	55	16.03	17	4.95	343 100
إخفاء عيوب الخدمة أو السلعة على الزبون	236	68.80	36	10.50	71	20.70	343 100
القسم على جودة الخدمة أو السلعة	286	83.38	38	11.08	19	5.54	343 100
رفع ثمن الخدمة أو السلعة عندما تقل ...	252	73.47	50	14.58	41	11.95	343 100
تخزين السلعة ليرتفع سعرها في السوق	269	78.42	09	2.62	65	18.07	343 100
بيع السلعة قبل امتلاكها أو تصنيعها	261	76.09	21	6.12	61	17.78	343 100
بيع السلعة قبل تصنيعها	174	50.73	119	34.69	50	14.58	343 100
إقبال الزبون على السلعة عندما يزداد الغموض حولها	157	45.77	90	26.24	96	28.00	343 100
التأكيد على ارتفاع ثمن السلعة عند الشراء	218	63.56	83	24.20	42	12.24	343 100

الجدول رقم 26: يمثل المعاملات المالية التي تتم وفق الحاجة والمصلحة، أم وفق القيم الدينية؟.

طبيعة المعاملات	التكرار	النسبة
وفق الحاجة والمصلحة	52	% 15.16
وفق القيم الدينية	100	% 29.15
الاثنين معا	190	% 55.39
أخرى	01	% 0.29
دون إجابة	--	--
المجموع	**343**	**% 100**

عدم القدرة على تصنيف السلوك المتبع إن كان وفق القيَّم الدينية، أم وفق المصلحة الخاصة، يجعلنا نعتقد أن عينة الدراسة، وحسب

الملاحظات التي رصدت ميدانياً، وأكدتها نتائج البيانات المحصلة التي مثلت نسبتها 55.39 % على الخلط بين القيمتين، فإذا نظرنا إلى كل نسبة بمعزل عن النسبة الأخرى يتضح ما يلي:

- وفق القيم الدينية: 29.15 %.
- وفق الحاجة والمصلحة: 15.16 %.

والمجموع يساوي:44.31 %.

وفي حالة الإجابة المجمعة على القيمتين، ارتفعت النسبة كما هو مبين في الجدول إلى 15.16 %.

الجدول رقم 27: السؤال عن مصدر السلعة المتاجر فيها.		
السؤال عن مصدر السلعة.	**التكرار**	**النسبة**
نعم	208	% 60.64
لا	35	% 39.36
المجموع	**70**	**% 100**

من الشائع والمتعارف عليه أن اسم السلع وخصائصها تدون على أحد جونب التغليف، كما يشار إلى بلد المنشأ أو التصنيع، لكن البحث عن الربح بتخفيض تكاليف الإنتاج، جعل بعض السلع تنتج في بلد، وتحمل علامات بلد آخر نظراً لشهرة العلامة المسجلة للمنتج.

هذا الوضع جعل نسبة التجار الذين يعاينون منشأ المنتج 60.64 %، بينما نسبة من لا يعاين تبلغ 39.36 % (traçabilité). وهذا الواقع أيضاً دفع فرقة البحث إلى طرح مجموعة من الأسئلة لسبر غور التفضيلات التي يرغب التجار في معرفتها، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

يلاحظ من الجدول النتائج التالية :

الجدول رقم 28: **يظهر المبحوثين الذين يبحثون عن مصدر السلعة.**		
تفضيل مصدر السلعة.	**التكرار**	**النسبة**
من الأحسن أن تكون من بلد إسلامي.	169	% 49.29
من الأحسن أن تكون من بلد عربي.	97	% 28.28
من الأحسن أن تكون من بلد إفريقي.	30	% 8.74
من الأحسن أن تكون من بلد أوروبي.	43	% 12.53
لا يهم مصدر السلعة.	04	% 1.16
المجموع	**343**	**% 100**

- من الأحسن أن تكون من بلد إسلامي، 49.29 %.
- من الأحسن أن تكون من بلد عربي، 28.28 %.
- من الأحسن أن تكون من بلد أوروبي، 12.53 %.
- من الأحسن أن تكون من بلد إفريقي، 8.74 %.
- لا يهم مصدر السلعة، 1.16 %.

وبعد ترتيب البلدان التي يرغب التاجر أن يتاجر في سلعها ومنتجاتها يضع البلدان الإسلامية في المقدمة، وهو نوع من التمني، لكن أغلب البلدان الإسلامية لا تنتج ما تأكل، أو تلبس أو ما تدافع به عن نفسها، حتى وإن كان بعضها يصنف ضمن الدول الصاعدة في الميدان الصناعي والتجاري. (Les Pays émergeants). ورغم إبداء الرغبة في التعرف ومراقبة نوعية السلع وموعد إنتاجها وانتهاء صلاحيتها، أو كانت مقلدة فقد أجاب 95.92 % من المستجوبين بنعم، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم 29:

يمثل إن كان التاجر يراقب نوعية السلعة المتاجر فيها.

مراقبة توعية السلع.	التكرار	النسبة
نعم	329	% 95.92
لا	14	% 4.08
المجموع	**343**	**% 100**

الجدول رقم 29 – 1: جوانب المراقبة للإجابة نعم.

الإجابة (نعم)	التكرار	النسبة
مراقبة استيفاء السلعة لشروط الصحة والنظافة.	159	% 48.32
مراقبة إن كانت أصلية أم مقلدة.	105	% 31.91
مراقبة جوانب أخرى للمنتوج.	65	% 19.75
المجموع	**329**	**% 100**

فإذا كانت حالة الإجابة بنعم تمثل نسبة 95.92 %، كما يتبين من الجدول رقم: 29، وتتوزع هذه الإجابة كالتالي:

- مراقبة استيفاء السلعة لشروط الصحة والنظافة، 46.35 %.
- مراقبة جوانب أخرى للمنتوج، 18.94 %.
- مراقبة إن كانت أصلية أم مقلدة، 3.69 %.

إن الصحة والنظافة تعني عند التاجر فترة الصلاحية للاستهلاك، أو للاستعمال كالأدوية مثلاً. وهي عملية تحمي التاجر قبل حماية المستهلك، لكن أجهزة الرقابة تركز في الغالب على انتهاء صلاحية المنتج قبل نظافة المحل، إلا في الحالات المرتبطة ببعض السلع سريعة التلف خارج أجهزة التبريد، وكذلك مراقبة السلع التي صدر بشأنها قوانين منع التداول أو الاتجار بها؛ كالسلع المقلدة، لأنها في النهاية تعرض التاجر إلى المتابعة القانونية، لذلك يحرص على مراقبتها.

V

_ الاستخلاص العام:

هناك قاعدة مأثورة ومثبتة في التراث تقول:«الدين المعاملة». خلاصة لهذا القول المأثور، واعتماداً عليه تبين لنا جملة من الصفات ذات العلاقة بالجانب النظري، والتي تخص التدين بصفة عامة، إذ أن التدين له معاني متعددة تختلف باختلاف رؤى كل تخصص من تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فقد يكون له معنى محدد في علم الاجتماع، ومعنى مخالف في علم النفس على سبيل المثال، أي أن الدين والتدين كجانب تطبيقي له يأخذ عدة مظاهر حسب طبيعة كل حقبة تاريخية. لكن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول:«السلوك الديني وأشكال مظهره الاقتصادية والاجتماعية»، أي مظاهر التدين الخارجي في علاقته مع القيَم الدينية الإسلامية وتطبيقاتها في الحياة اليومية، خاصة في مجال المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التجاري، والتي قامت عليها هذه الدراسة تحديداً لإظهار العلاقة بين مظاهر التدين الجديد والممارسة الميدانية، والتي أظهرت أن هذه المظاهر لا تمثل جوهر العقيدة بالنسبة للعينة المبحوثة، وإنما هي سلوك وممارسة، القصد منها الفاعلية الاقتصادية، وهذا اعتماداً على أن الالتزام المتوسط في تطبيق الشعائر الدينية كان يمثل أعلى نسبة عند المبحوثين، لكون النشاط التجاري يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين بصفة عامة.

وتنسجم نتائج الدراسة، مع المؤشرات المحددة والقائلة؛ أن معاملات المبحوثين في نشاطهم التجاري تخضع غالباً لقوانين السوق، وليست للقيم التي تحددها المرجعيات الدينية. وهذا يتنافي مع أطروحة «ماكس فيبر» ومقاربته النظرية، في كتابه: (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، والتي ترى أن الإنسان يساق من باطنه وليس من ظاهره، أي أن مؤشرات التدين ما هي إلا مظهر خارجي لا تنطبق من حيث العمق والسلوكيات التجارية لدى الفئات المبحوثة والمندمجة في شكل مجموعات تجارية.فكل مجموعة تمثل شبكة اقتصادية تخضع في ممارستها لقوانين السوق الحرة والموازية، على حساب قوانين الضبط الأخلاقي؛ التي تنص عليه الشريعة الإسلامية، ولا تتماشى في ذات الوقت مع القوانين المعتمدة رسمياً، والمنظمة للنشاط الاقتصادي، إن كان على مستوى الممارسة التجارية أو المعاملات المالية، أي أن مظاهر التدين الخارجي ما هي إلا علامة، وإشارة للتعارف بين الفاعلين في هذه الشبكة، أو تلك.

والجماعة الأكثر وضوحاً في هذه الجماعات، هي الجماعات ذات الانتماء السلفي حسب التسمية المعلنة:«أهل السنة والجماعة»، لكن هذا لا ينفي التلاقح بين هذه الجماعة، وبعض الجماعات الأخرى التي تنتمي إلى تفسيرات وتيارات أخرى، لكن يجمعها مع الفئة الأولى المصالح الاقتصادية. وهنا يمكننا القول ختاماً، أن النتيجة المثبتة أعلاه تشير أكثر إلى أن مظاهر التدين الجديدة تتميز بالسطحية، ويغلب عليها النفع التجاري أكثر من العقائدي الإيماني.

الهــوامش:

(*) هذه الدراسة عبارة عن ملخص لتقرير فرقة بحث قامت بدراسة شاملة حول السلوك الديني، والفرقة متكونة من الأساتذة:

- د: أحمد بوكابوس، مقرر هذه الفرقة، وهو من قام بتحرير التقرير واستخلاص هذا الملخص من الدراسة، وهو أستاذ جامعي ، وعضو مخبر الدين والمجتمع، وعضو الهيئة العلمية لهذه المجلة.
- أ.د: الزبير عروس، مدير المخبر ومدير المجلة.
- د. سهام شريف، نائب رئيس التحرير هذه المجلة.
- الأستاذ: حميد عليان، عضو هيئة التحرير.
- الأستاذة: حفيظة خير الدين، عضو هيئة التحرير.

(1) رواه البخاري ومسلم.

(2) رواه البخاري ومسلم.

(3) زيدان عبد الباقي، **علم الاجتماع الديني**، مكتبة غريب، القاهرة، 1981، ص: 54.

(4) دياب فوزية، **القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص: 52.

(5) بيومي محمد أحمد، **علم الاجتماع القيم**، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 132.

(6) المحيا مساعدين عبد الله ، **القيم في المسلسلات التلفازية، دراسة تحليلية وصفية مقارنة لعينة من المسلسلات التلفازية العربية** ، تقديم: عبد القادر طاس، ط1، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1414هـ، ص: 80.

(7) ميخائيل أسعد يوسف، **السلوك وانحرافات الشخصية**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1977، ص: 177.

(8) عطوي فوزي، **علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية**، ط 01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص: 18.

(9) رواه الترميذي عن ابي سعيد الخدري.

(10) القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية رقم: 45.

(11) سورة آل